مجلة التعليمية
ISSN: 2170-1717
EISSN 2602-6015

المجلد 14 / العـــدد: 01 (2024)، ص 130–150

التفكير البلاغي العربي ومظاهره التداولية

Pragmatic aspect in Arab rhetorical thinking

إبراهيم ميهوبي*

جامعة عمار تليجي – الأغواط (الجزائر)

مخبر التداولية وتحليل الخطاب

Brahimmihoubi25@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2022/08/10 تاريخ القبول: 2024/01/23

ملخص:

يعمل الدرس التداولي على البحث عن القوانين الكلية للاستعمال اللغوي، والتعرف على القدرات الإنسانية للتواصل، انطلاقا من أن الوظيفة الأساسية للغة هي التواصل، وأن بها يكون التأثير على الغير. ومن ثم يتم تغيير الواقع. هذا وتتناول التداولية كل الظروف التي يخرج من رحمها الخطاب، وقد جعلت قصد المتكلم من أهم مباحثها، يتعين له تركيب يناسبه، يختلف باختلاف مكونات العملية التلفظية. وهي مباحث تلتقي، عموما، مع مباحث الدرس البلاغي التي سيعمل هذا البحث على تجليتها من خلال الكلام عن علاقة البلاغة بالاستعمال وبيان موضوع الدرس البلاغي وقضايا الملاءمة والقصد والأفعال الكلامية وحجاجيتها.

الكلمات المفتاحية: (البلاغة – التداولية– الاستعمال اللغوي– التواصل– الملاءمة)

Abstract:

pragmatic seeks to search for the total laws of language use, and to identify the human capacities for communication, since the main function of language is communication. it is therefore a means of influence. Pragmatics deals with all the circumstances that contribute to the production of the discourse and make possible to know the intention of the speaker, which requires an adequate construction. these points converge, in general, with the studies of Arabic rhetoric. This is what is the subject of this research.

.

Keywords: rhetoric-pragmatic-language use-communication-pertinence

* - إبراهيم ميهوبي.

1. مقدمة:

درج كثير من اللغويين قديما وحديثا على دراسة الجهاز الواصف للغة، أو بتعبير آخر تناول نظام اللغة وقضاياه. يوسعونها بحثا ولا يغفلون دقائقها. متخذين من الجملة موضوعهم يتناولون مكوناتها المختلفة ترتيبا، وحذفا، وزيادة، ومطابقة، وغيرها.. لكن هذه الجهود، على أهميتها، لم تشبع نهم الباحثين واللغويين لأنها تضيق مجال البحث اللغوي ثم إنها تعجز عن تفسير كثير من الظواهر اللغوية التي يفرضها الاستعمال.

ومنه اتجه الباحثون إلى إيجاد القوانين الكلية للاستعمال اللغوي، والتعرف على القدرات الإنسانية للتواصل، انطلاقا من أن الوظيفة الأساسية للغة هي التواصل، وأن بها يكون التأثير على الغير، وتغيير الواقع، مع اعتبار كل الظروف التي يخرج من رحمها الخطاب، خصوصية المخاطِب وخصوصية المخاطَب واختلاف المقامات.مما دفع مباحث القصد إلى صدارة الدرس، حيث يتعين له تركيب يناسبه، يختلف باختلاف مكونات العملية التلفظية وظروفها، وقد حملت التداولية عبء هذه المهمة، مستفيدة من كل ما يمت إلى البحث اللغوي بصلة، في مستوياته المختلفة اللسانية، والنفسية، والاجتماعية، والفلسفية وغيرها. وبهذا تكون التداولية قد وسعت مساحة البحث اللغوي، وفسحت المجال واسعا للمشتغلين بالاستعمال اللغوي. ولكن هذه المساحة ليست حكرا على الدرس االتداولي الغربي. ذلك أن التفكير البلاغي العربي، على تقادمه، لم يقصر البحث في المستوى البنيوي أو التركيبي بحكم تعامله مع الخطابات الحقيقية بل تجاوز ذلك إلى دائرة التواصل والتفاعل. وهو بذلك يلتقي في بعض مفاصله مع البحث التداولي. فإلى أي مدى يمكن أن يكون التفكير البلاغي ذا منحى تداولي وما هي المفاصل التي يلتقي فيها الدرسان؟ سنحاول الإجابة عن هذا التساؤل فيما يلي مبتدئين بالكلام عن التفكير البلاغي العربي.

2. مفهوم التفكير البلاغي العربي:

نقصد بالتفكير البلاغي تلك الطرائق التي سلكها البلاغيون، وتمثلت من خلالها مباحث البلاغة العربية، وتعمل على مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وترى أن لكل مقام مقالا. فحشدت لذلك مجموعة من الآليات المختلفة والمتنوعة بتنوع مواردها وروافدها ورؤى أصحابها وما توفر لديهم من علوم ووسائل. ذلك التفكير الذي تجاوز حدود بنية الجملة والعبارة إلى قضايا التواصل والتأثير وسياسة القول. وفيما يلي بيان ذلك.

3. البلاغة العربية وقضايا التواصل:

لم يغفل بلاغيونا عن الدور الأساسي للغة في التواصل لحظة من الزمن. وقد بدا ذلك واضحا منذ أول وهلة، إذ يمكن قراءته، من خلال التعريفات المختلفة للبلاغة، ومن خلال تناول البلاغيين للكلام وأهميته. ولنأخذ تعريف الجاحظ، على سبيل المثال لا الحصر، إذ يقول وهو يعرف البيان، الذي يقايضه بالبلاغة والخطابة أحيانا،[1]:" البيان اسم جامع لكل شيئ كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضمير، حتى يفضي السامع إلى حقيقته،...لأن مدار الأمر والغاية التي يجري إليها القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام ، فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى ،

فذلك هو البيان"[2]. في هذا التعريف يذكر الجاحظ الأركان الأساسية لعملية التواصل: القائل، والسامع، والخطاب أو الرسالة. يقول حمادي صمود: " انتبه الجاحظ إلى أن الفعل اللغوي، مهما كان الحيز الذي يتنزل فيه، وبقطع النظر عن مقاصد منجزه وغاياته، يقوم على ثلاثة عناصر رئيسية تمثل الحد الأدنى للبيان اللغوي وهي المتكلم، والسامع، والكلام"[3]. ويضيف منوها بهذا الكشف في تلك الأزمنة المتقدمة، فيقول: "ذلك أن فرقعة ظاهرة التواصل إلى مكوناتها الأساسية لم تتم إلا في حقبة متقدمة من هذا القرن في إطار ما أطلق عليه نظرية التواصل"[4]. وفي موضع آخر نجد الجاحظ ينتبه إلى ما سمي في عصرنا "السنة أو الشيفرة" لإدراكه أن سر التفاهم يكمن في وجود سنة لغوية مشتركة بين المتخاطبين[5]. يفهم ذلك من كلام الجاحظ عن منطق الطير الذي به يتم التفاهم بين أجناس الطير. ويجعله ضمن حد البيان، تماما كما هو الشأن بين بني الإنسان. وكوننا لا نفهمه، لا يعني أنه لا يدخل في حد البيان، لأن كثيرا من الأمم لا يفهم بعضها بعضا.وذلك لا يخرج كلامهم من حد البيان[6].

ونستشف من كلام الجاحظ الذي يركز على الفهم والإفهام تركيزه على التفاعل الحادث بين المتكلم والمستمع وهو من صميم وظائف اللغة التي يأتي على رأسها الإخبار أو التعليم وغيره في حال الحياد وقد ينتقل الأمر إلى محاولة التأثير في حال الاختلاف أو إلى المحاججة عندما يضطر المخاطب إلى ذلك.[7]

والجاحظ في تعريفه لا يقتصر على اللفظ وإنما يضيف إليه الإشارة بشتى أنواعها باليد وبالحاجب وبالعين وبالثوب والسيف للبعيد الخ... ويرى أن الإشارة نعم العون للفظ ونعم المترجم له. ويستأنس بقول الشاعر في دلالة الإشارة :

أشارت بطرف العين خيفة أهلها إشارة مذعور ولم تتكلم

فأيقنت أن الطرف قد قال مرحبا أهلا وسهلا بالحبيب المتيم[8]

فالبيان إذن مفهوم إجرائي، أي أنه العملية الموصلة إلى الفهم والإفهام في حالة اشتغالها. و وذلك يفضي إلى أمرين، هما المعرفة و الإقناع.[9] يستفاد ذلك من النصوص التي حشدها الجاحظ ليوضح بها مفهومه للبيان. من ذلك مثلا قول نبي الله موسى عليه السلام :"وأخي هاورن هو أفصح مني لسانا فأرسله معي ردءا يصدقني" القصص : 34 . وقوله : " ويضيق صدري ولا ينطلق لساني" الشعراء : 13 . وهذا الذي جاء على لسان نبي الله موسى ينم عن رغبة شديدة في "غاية الإفصاح بالحجة، والمبالغة في وضوح الدلالة، لتكون الأعناق إليه أميل، والعقول عنه أفهم، والنفوس إليه أسرع"[10]. وتلك هي الغاية من الحجاج في العصر الحديث. ومنه تبدو وظيفة الإقناع راسخة في مفهوم البيان عند الجاحظ. وهو أمر يقابله ما عرف بالوظيفة التأثيرية عند جاكوبسون وبوهلر وهالدي وغيرهم.

وإذا كان ذلك حال الجاحظ فإن وظيفة التواصل حاضرة في أذهان غيره من علماء البلاغة العرب. أمثال أبي هلال العسكري الذي يعرف البلاغة بقوله: "البلاغة من قولهم بلغت الغاية وبلغتها غيري ...فسميت البلاغة بلاغة لأنها تنهي المعنى إلى قلب السامع فيفهمه"[11]. حيث تبدو وظيفة التواصل حاضرة في قوله بلغت الغاية وقوله تنهي المعنى إلى السامع.

وكذلك الشأن عند الجرجاني الذي يقول: "الدلالة على الشيء هي لا شك إعلامك السامع إياه، وليس بدليل ما أنت لا تعلم به مدلولا عليه. وإذا كان كذلك وكان مما يعلم ببدائه العقول أن الناس إنما يكلم بعضهم بعضا ليعرف السامع غرض المتكلم ومقصوده، فينبغي أن ينظر إلى مقصود المخبر من خبره وما هو"[12]. وتستشف وظيفة التواصل من قول ابن سنان الخفاجي": ومن شروط الفصاحة والبلاغة أن يكون الكلام واضحا جليا لا يحتاج إلى فكر في استخراجه وتأمل فهمه... والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ...أن الكلام غير مقصود في نفسه وإنما ليعبر الناس عن أغراضهم ويفهموا المعاني التي في نفوسهم[13]. فالجرجاني والخفاجي يعبران عن العملية التواصلية من خلال إطارها الكبير: المتكلم، والسامع، والخطاب الذي يعبر عن غرض المتكلم.

ويمكن القول عموما إن هذه الوظيفة الحاوية لمعاني التعبير والتفاعل بين المتخاطبين وتأثير بعضهم في بعض تستشف من مصطلح البلاغة نفسه الذي هو "فرع على معنى الإبلاغ أو التواصل"[14].

4. موضوع الدرس البلاغي

مما يأخذه الباحثون المعاصرون على النحاة تعاملهم مع النماذج المصنوعة التي تفصل بحسب القاعدة المتوخاة، أو الأمثلة المقطوعة عن سياقاتها. ويرون أنها لا تمثل اللغة التي يتكلمها الناس وأن بعضها هو من افتراض النحويين. ومن ثم يتم فرض بعض القواعد على المستعملين يكون الخارج عنها مخطئا ومستعملها مصيبا. ونحن ههنا لا نريد أن نناقش هذه المسألة، بقدر ما نريد أن نوضح أن علوم اللغة العربية، على اختلافها، تستهدف فهم نصوص القرءان الكريم ودراسته لأجل استنباط الأحكام الشرعية منه باعتباره أهم أدلة التشريع[15]. ولكن كل بطريقته. فاختار فريق منهجا يتم به استخراج القواعد التي تسمح بانتحاء سمت كلام العرب، وجعل النص القرآني، باعتباره القمة السامقة التي لا تسامى، النموذج الأول، ويجعلون غاية مباحثهم فهم القرآن الكريم، حتى إنك لتجد قائلهم يقول عن كتاب سيبويه:" فالكتاب هو المرقاة إلى فهم الكتاب"[16]. واتجه فريق آخر إلى ساحة الاستعمال، لأنه رأى أنه لايكفي أن تقول كلاما صائبا من الوجهة النحوية، وإن كان ذلك ضروريا، أو يمثل مستوى أولا. وإنما أن يكون كلامك الصائب ملائما للغرض الذي تريد، والمقام الذي تقوله فيه، والشخص الذي تخاطبه. وقد يضطرك ذلك إلى اختراق بعض القواعد التي تحد من طاقة تعبيرك. وهذا الذي يرومه الفريق الثاني لا ينفع فيه التعامل مع الأمثلة الافتراضية، وإنما يكون فيه التعامل مع الخطابات الحقيقية، باعتبارها تحمل آثار أصحابها النفسية، والاجتماعية، والعلمية، وغيرها. وهذا هو شأن البلاغة. لاختلاف روافدها، وتنوع الباحثين في قضاياها، لأن منهم المتكلم، وعالم الإعجاز، والمتأدب، والناقد، وغيرهم، ممن كان له سهم في بناء البلاغة العربية، مما أدى إلى تنوع الاهتمام ففي الوقت الذي يتجه البعض إلى العبارة ومكوناتها، يركز فيه البعض على الخطاب ككل ولا سيما في جانبه الإقناعي. وفي الوقت الذي يمتح هذا من نصوص القرءان الكريم والسنة المطهرة، منافحا، ومدافعا، وموضحا، مؤولا، اتجه أخرون إلى الخطاب الشعري. ولكن هذا كله لم يمنع أن يكون الموضوع المتعامل معه هو الخطاب الحقيقي قرءانا كان أو شعرا. ولم تزل مباحث البلاغة العربية تتطور حتى صارت العلم الكلي[17] الذي يجمع بين

صناعة الشعر والخطابة أو بين التخييل والتداول وتندرج تحت كلياته ضروب التناسب. ومنه، فإن المعطيات التي يتمحور حولها الوصف اللغوي ليست جملا مفردة مجردة من مقامات إنجازها بل إنها خطاب متكامل متماسك الوحدات[18]. وهذا مظهر آخر من مظاهر التداولية في البحث البلاغي العربي.

5. مبدأ الملاءمة

ارتبط مفهوم الملاءمة، في العصر الحديث، بأفكار غرايس، باعتباره مكونا أساسيا من مكونات مبدأ التعاون بين المتخاطبين، مفاده أن تكون المساهمة ملائمة. وهو مفهوم ملبس نوعا ما. فما معنى أن تكون مساهمتك ملائمة ؟ هل يعني ذلك أن لا تخرج عن إطار المحادثة، أم يعني أن تكون مناسبة في الأداء من حيث قواعد التأدب أم أن تناسب الظروف الاجتماعية لمن تخاطبه أو مستواه العلمي، أم أن تكون ملائمة من حيث أسلوبها أو تركيبها ؟ وأمر الإشكال لم يخفه غرايس نفسه. وبالتالي يبقى مبهما وملبسا، بحيث يتسنى لكل باحث أن يفهمه بطريقته. وقد كان ذلك، إذ تناول هذا المبدا سبربر وولسون في كتاب كامل، وبدا لهما أنه يمكن الاستعاضة به عن كل قواعد غرايس التي تشكل مبدأ التعاون. فالكلام الملائم أو المناسب هو الذي يحتوي كما مناسبا من المعلومات لا تنقص عما هو ضروري لازم ولا تزيد عنه. والكلام المناسب لا بد أن يكون صاحبه صادقا. والكلام المناسب هو ذلك الكلام الذي لا لبس فيه ولا غموض. وهو الكلام الذي يكون مربوطا بمفاهيم المقاصد الإخبارية والتواصلية[19]. وإذا كان مجال فهم هذا المبدأ مفتوحا عند من وضعه، ثم عند من ورثه عنه، فإنه يحق لنا أن نجتهد في البحث عن ما يعبر عنه في تراثنا، باعتباره مبدأ أساسيا في التفاهم بين المتخاطبين، بدونه يعسر التفاهم أو يستحيل.

عبر علماؤنا عن هذا المبدأ منذ قديم الأزمان، بعبارات وألفاظ مختلفة تصب، عموما، في معنى الملاءمة ، سنأتي إلى بيانها فيما يلي :

1.4. مطابقة الكلام لمقتضى الحال:

عولجت الظواهر اللغوية، عند البلاغيين، في إطار ذلك التلازم الصارم بين شكل القول و الظروف التي يتم فيها القول أو شكل القول والغرض المراد منه، وقد شاع عندهم أن لكل مقام مقالا، وأن لكل كلمة مع صاحبتها مقاما. من هذه القواعد العامة في تناول المقال، انطلق تعريف السكاكي لعلم المعاني إذ يقول:" اعلم أن علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره".[20] في هذا التعريف يربط السكاكي، تتبع خواص تراكيب الكلام بالإفادة، لأن الكلام من دون استيفاء هذه الخواص، لا يكون مفيدا. هذا في المستوى الأول. أما المستوى الثاني في تتبع هذه الخواص فيتمثل في جعل الكلام مستحسنا لدى من يوجه إليه. وكل ذلك مرتبط بمدى مناسبة الكلام لما يتطلبه المقام. وهو بعد تداولي يرمي إلى

ضبط، ما يسمى عند الوظيفيين، علاقة البنية بالوظيفة. وقد أشار هذا التعريف إلى علاقة البنية بالقصد من جهة، وعلاقتها بالمقام التواصلي من جهة أخرى.ذلك أن علم المعاني والبيان يدور عند البلاغيين "على معرفة مقتضيات الأحوال: حال الخطاب من جهة نفس الخطاب، أو المخاطِب، أو المخاطَب، أو الجميع؛ إذ الكلام الواحد يختلف فهمه بحسب حالين وبحسب مخاطبين وبحسب غير ذلك" [21]. ومن ذلك جاء تعريف علم المعاني بقولهم: " هو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي يطابق بها مقتضى الحال. وينحصر في ثمانية أبواب: أحوال الإسناد الخبري، أحوال المسند إليه، أحوال المسند، أحوال متعلقات الفعل، القصر، الإنشاء، الفصل والوصل، الإيجاز والإطناب والمساواة" [22] ويربطون بين الخطاب والمخاطَب ربطا وثيقا حتى يلائم حاله، يقول القزويني:"لا شك أن قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب. إما الحكم، أو كونه عالما به، ويسمى الأول فائدة الخبر، والثاني لازمها، وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم ؛ فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة، فإن كان خالي الذهن من الحكم والتردد فيه استغني عن مؤكدات الحكم، وإن كان مترددا فيه طالبا له، حسن تقويته بمؤكد، وإن كان منكرا وجب توكيده بحسب الإنكار"[23].

وإذا أردنا أن نعلق على ما سبق من نصوص، قلنا إن طبيعة الموضوع المستهدف فهمه أو وصفه، يترتب عليها أن من المبادئ المنهجية التي ينبغي اعتمادها مبدأ الترابط بين المقال والمقام، بين خصائص الجمل الصورية وخصائصها التداولية ومن المعلوم أن علم البلاغة كان على رأس العلوم التي اضطلعت بهذا الترابط[24]. من ذلك مثلا أن نظرية النظم عند الجرجاني تقوم على أساس أن قواعد النحو تربط بين بنيتين اثنتين: بنية تداولية تتضمن الغرض من الكلام وبنية تركيبية لفظية.[25] مثال ذلك ما نجده عند الجرجاني وهو يدرس قضايا التقديم والتأخير، وعلاقتها بقصد المتكلم، فيقول: "ومن أبين شيء في ذلك الاستفهام بالهمزة، فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت: "أفعلت" فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده. وإذا قلت أأنت فعلت ؟ فبدأت بالاسم ، كان الشك في الفاعل من هو ، وكان التردد فيه.[26] وكذلك الشأن في النفي وفي الحذف وكل الظواهر اللغوية التي تراعى فيها مقتضيات الأحوال.

وقد سبق هؤلاء جميعا الجاحظ الذي حاول تقديم ملامح بلاغة إقناعية تقوم على الصواب اللغوي والتوسط والاعتدال. يقول حمادي صمود:" اهتدى (أي الجاحظ) في وقت مبكر من تاريخ العلوم اللغوية والبلاغية إلى ما يحف ظاهرة الكلام من الملابسات، وهو أول مفكر عربي نقف في تراثه على نظرية متكاملة تقدر أن الكلام، وهو الجانب العملي لوجود اللغة المجرد، ينجز بالضرورة في سياق خاص يجب أن تراعى فيه ، بالإضافة إلى الناحية اللغوية المحض، جملة من العوامل الأخرى كالسامع والمقام وظروف المقال وكل ما يقوم بين هذه العوامل غير اللغوية من روابط" [27]وقد بدا هذا الربط جليا في كتاب البيان والتبيين الذي جاء فيه: " ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار

المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على تلك الحالات"[28].

وتبدو عناية الجاحظ بربط المقال بالمقام حين يدقق في اختيار الألفاظ المناسبة لكل قدر، حيث يقول: "وإنما الألفاظ على قدر المعاني قليلها لقليلها وكثيرها لكثيرها وسخيفها لسخيفها وشريفها لشريفها والجزل للجزل والخفيف للخفيف"[29]. ويقول : " ولكل ضرب من الحديث ضرب من اللفظ ولكل نوع من المعاني نوع من الأسماء ... والإفصاح في موضع الإفصاح والكناية في موضع الكناية والاسترتسال في موضع الاسترسال ".[30]

تأمل معي قول الجاحظ وإشاراته كأنها قوانين عامة تكاد تستوعب علاقة الكلام بظروف التواصل حين يربط بين الألفاظ والشحنات الدلالية ويجعل لها أقدارا ، القليل للقليل، والكثير للكثير، والسخيف للسخيف، والشريف للشريف الخ...وحين يقابل بين أقدار المعاني وأقدار المستمعين والمواضع التي يتوخى فيها استعمالها أقدار الحالات. أليس هذا شاملا في عمومه لما يركز عليه التداوليون حين يؤكدون على الكفاءة المختلفة للمشاركين في عملية التخاطب، التي تخول لهم وضع كل كلام في نصابه، والتركيز على الهدف من التخاطب، حتى إنهم ليجسدون ذلك في أسئلة هي أقرب إلى الأمثلة منها إلى الأسائلة الغرض منها تجسيد العلاقة بين الخطاب والمخاطَب، نحو : من أنا حتى أخاطبه بهذه الطريقة ؟ وقولهم : من هو حتى أخاطبه بهذه الطريقة؟[31]. كما أنهم لا يفتأون يؤكدون على المحددات الإيديولوجية والثقافية وكذا الحالة النفسية للمتخاطبين[32]، باعتبارها تحدد إطار الخطاب ومن ثم اختيار الشكل المناسب له.

وإذا كانت عبارة "لكل مقام مقال" تعبر عن العلاقة الوثيقة بين المقام و قوة تأثيره في توجيه المتكلم إلى ما يقوله، والطريقة التي يقول بها، فإن العبارة الثانية "لكل كلمة مع صاحبتها مقام" تفيد تحدد المقام بالكلام، وملابساته الحوارية، من ذلك مثلا، أن يكون المتخاطبان، في جو من الود، يستمر زمنا معينا، لا يلبث أن يتغير إذا زل لسان أحدهما بكلام، ينقلب بسببه الود إلى تنافر. فتتجهم الوجوه، وتشد الأعصاب، وقد تتشابك الأيدي. هذا المعنى الذي يفيد أن المقام له طابع حركي، وأنه ليس ثابتا، وهو يتجدد باستمرار مع تطور العملية التواصلية، لم ينتبه إليه البحث اللغوي إلا مؤخرا.[33] وهو معنى يتأكد عند التداوليين الذين يرون أن سياق الحال لا يفتأ يتشكل من خلال العملية التواصلية بواسطة الوقائع الحوارية[34] . وتأكد ذلك في نظرية الملاءمة التي يرى أصحابها أن "السياق بناء نفسي،كما أنه فرع عن تصور المتكلم عن العالم، بما في ذلك التوقعات والفرضيات العلمية والاعتقادات الدينية، والذكريات، والتصورات الثقافية وكذا الافتراضات المتعلقة بالحالة النفسية للمتكلم[35]. ويؤكده كذلك صاحب قاموس علوم اللغة بقوله: "هو مجموع المعطيات المتوفرة لدى المشاركين واللازمة لتأويل الخطاب... والسياق فيها ليس معطى، وإنما يتشكل باستمرار مع جريان العملية التخاطبية"[36].

2.4. التلاؤم والتناسب:

استعمل بعض البلاغيين مصطلحي التلاؤم والتناسب، ومن هؤلاء حازم القرطاجني. واستعماله لهما يصب في المعنى العام لمصطلح الملاءمة ،كما بيناه سابقا، أما "التلاؤم" فقد استعمله عند الكلام عن العلاقة بين مكونات الكلام: تلاؤم الحروف وتلاؤم الكلمات وتلاؤم المعاني وتلاؤم الألفاظ مع المعاني الخ .[37] كما خصص له مبحثا يتناول فيه ملاءمة النظم لنفوس المستمعين [38].

ويستعمل القرطاجني مصطلح التناسب ويجعله الأساس في نظم الشعر والغاية من علم البلاغة فيقول : "ومعرفة طرق التناسب في المسموعات والمفهومات لا يوصل إليه بشيء من علوم اللسان إلا بالعلم الكلي في ذلك وهو علم البلاغة الذي تندرج تحته تفاصيل كلياته ضروب التناسب والوضع[39]. وندرك المدى الذي عني فيه بلاغيونا بمبدأ الملاءمة حين نجدهم يتكلمون عن مناسبة مواقع الأسباب، والأوتاد، و الحركات، والفواصل، لنفوس المستمعين، يقول القرطاجني:" منها أن تقع الأسباب الثقيلة الأوتاد المقروقة في نهايات الأجزاء التي هي مظان اعتمادات وتوقُّرات ومقاطع أنفاس، فيكون وقوع الحركات هنالك غير ملائم للنفوس وثقيلا عليها. وكذلك وقوع الفواصل في نهايات الشطور، فإنه مستثقل وليس منافرا"[1]

6. قصد المتكلم

القصد هو ما يميز السلوك البشري فيخرجه من حيز الفعل اللاإرادي والعفوي إلى حيز الفعل الإرادي الذي يراد من خلاله تحقيق أهداف. والفعل الكلامي باعتباره سلوكا لا يخرج عن هذا الإطار، ولذلك لا يفتأ المتخاطبون يسأل بعضهم بعضا "ما ذا تقصد بما تقول؟" إما عجزا عن الوصول إلى المقصود أو إنكارا لما نكون قد استخلصناه من قصد أو طلبا للتأكد من ذلك. كل ذلك يجعل إبلاغ القصد من قبل المتكلم والوصول إليه من قبل المستمع هو الغاية المطلوبة ولحمة التواصل وأساس التفاعل في العملية التواصلية. لأجل ذلك يركز التداوليون على القصد وهم يتناولون بالدراسة عملية التواصل. ذلك أن له علاقة وطيدة بالدلالة والفهم الذي يعني توصل المخاطَب إلى معرفة ما يريد المخاطِب تبليغه. ذلك أن القصد الذي يتبلور من خلال عملية التلفظ يضيف معنى آخر خارجيا ومتغيرا أي معنى تداوليا و لذلك فإن إبلاغ القصد من قبل المتكلم أو الوصول إليه من قبل المخاطَب يمثل ذروة سنام الفعل الكلامي وتستعمل كافة الوسائل الممكنة اللغوية وغير اللغوية، لإبلاغه أو للوصول إليه.

ذلك هو الشأن مع التداوليين فماذا عن القصد في البلاغة العربية؟ اختلف علماء البلاغة في تناول القصد فمنهم من عني بالقصد عند المتكلم وكيفية بلورته وتبليغه كما هو الشأن عند الجرجاني، ومنهم من عني بالمستمع يمده بالآليات الموصلة إلى بلوغ قصد المتكلم.

[1] القرطاجني، منهاج البلغاء، ص 230

والحق أن بلوغ القصد أو إبلاغه كان في البلاغة العربية غاية مطلوبة ومثوبة منوبة وهو المحور الأساسي الذي تدور حوله كل مباحث البلاغة. فهذا الجاحظ في تعريفه للبيان يقول: "لأن مدار الأمر والغاية التي يجري إليها القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام ، فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى ، فذلك هو البيان"[40]. وهذا الرماني يقول: " البلاغة هي إيصال المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ"[41]. وقد عرفها صاحب البرهان يقوله: " القول المحيط بالمعنى المقصود مع اختيار الكلام وحسن النظام وفصاحة اللسان"[42]. ومنه تتضح البنية التي ينشأ من خلالها القول البليغ : القصد ـــــــ اختيار الكلام مع فصاحة اللسان ـــــ حسن النظام. وهو تدرج يوضح تقدم علماء البلاغة في هذا المضمار. فنحن نجد أحمد المتوكل في عصرنا، يحاول ضبط هذه الصورة وهو يشرح الطريقة التي يتم بها إنتاج الخطاب في النحو الوظيفي والطريقة التي بها يتم تفاعل القوالب (القالب التداولي، والقالب الدلالي، والقالب النحوي). ويقر بأن تصور الجرجاني للعملية الخطابية ومراحلها التي تبدأ بتحديد القصد التواصلي (الغرض بلغة الجرجاني)، وتحديد فحوى الخطاب عن طريق تحديد فحوى مكوناته، ثم التلفظ أو التحقيق الصوري، لا يبتعد كثيرا عن التصور الحديث لنفس العملية بل يكاد يطابقه حيث يتم إنتاج الخطاب عبر ثلاث عمليات انتقائية هي : انتقاء الهدف التواصلي ـ انتقاء الفحوى الدلالي الأنسب لتحقي الهدف ـ انتقاء الصورة النحوية والصوتية المناسبة[43].

7. الاستدلال

الاستدلال إجراء يتمثل في استنتاج معلومات جديدة انطلاقا من مقدمات معينة .[44] حيث يستعمل في تأويل الملفوظات نوعان من الإجراءات : الأول الإجراء الترميزي ويتكفل به التحليل اللساني، الثاني يتمثل في الإجراء الاستدلالي ويتكفل به التحليل التداولي. هذه الإجراءات التأولية إجراءات عامة وعالمية وليست خاصة بتأويل اللغة ولكن تطبق على كل الأفعال التواصلية الإشارية الاستدلالية [45]. وقد تجسدت هذه الرؤية، في نظرية سبربر وولسون، التي تقوم على فرضيتين، تتعلق إحداهما بالمعرفة والثانية بالتواصل، تشير الأولى إلى توجه النفس الإنسانية نحو البحث عن المؤثرات المعرفية الملائمة، مما يتطلب استعمال المجهود المعرفي في التواصل. أما الثانية فتشير إلى أن التواصل الكلامي الشفوي عملية قصدية استدلالية فهو قصدي باعتبار أن أفعال التواصل سلوكات قصدية، ويعني ذلك أنها تتضمن قصدا إخباريا يحققه المخاطِب عندما يتعرف المخاطَب على قصده التواصلي. ويستعمل الباحثان مفهوم المناسب الاستدلالي، في التواصل، الذي يتعلق بما يستعمله المتكلم من مثيرات تسمح للمخاطَب بالتعرف على مجموعة من الفرضيات الملائمة، وتوجهه إلى قصده معتمدا في ذلك على شحنة المعارف المشتركة الظاهرة بين المتخاطبين والتي تعرف من خلال مفهومين: مفهوم المعارف الظاهرة ومفهوم المحيط المعرفي المشترك، وتكون المعارف ظاهرة عندما يكون حال المتخاطبين معروفا.[46] وهذه الفرضيات ترتبط بالسياق التلفظي، حيث يعمد المخاطب إلى بعض الحوسبات التأويلية وهي عبارة عن عمليات منطقية، واستثمار للمعارف المختلفة، ينجم عنها استنتاجات مرتبطة بالسياق. ويكون ذلك باستعمال قاعدة الملاءمة.

والاستدلال ليس مقصورا على نظرية الملاءمة ولا على التداولية بل هو إجراء يستعمله كل من يروم الوصول إلى مقاصد المتكلمين. ومن هؤلاء علماء البلاغة. يقول الجرجاني : "الكلام على ضربين ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده...وضرب أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل...أولا ترى أنك إذا قلت "هو كثير رماد القدر" أو قلت "طويل النجاد" أو قلت في المرأة "نؤوم الضحى" فإنك في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره ثم يعقل السامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال معنى ثانيا هو غرضك كمعرفتك من "كثير رماد القدر" أنه مضياف ومن "طويل النجاد" أنه طويل القامة ومن "نؤوم الضحى" في المرأة أنها مخدومة مترفة لها من يكفيها أمرها"[47]. ويقول : " وإذ قد عرفت هذه الجملة فههنا عبارة مختصرة وهي أن تقول المعنى ومعنى المعنى، تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة وبمعنى المعنى أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر كالذي فسرت لك "[48]. يشير الجرجاني إلى تلك العملية التي نتوصل بها إلى المعاني الضمنية لأن المعاني لا تقف عند حد الألفاظ، فالمعنى أيضا، يمكن أن يتحول إلى دال فتصبح العلاقة بين البنية اللغوية الماثلة، والمعنى مرحلة ثانية، يتم الوصول إليها عبر الألفاظ والسياق. وفي النصوص السابقة نجد الجرجاني يستعمل مصطلحا دقيقا يتنايب مع هذه العملية هو الواسطة. تتحدد بموجبه العلاقة في الاستعمال الخالي من المجاز بأنها علاقة مباشرة حيث ينطبع المعنى في الذهن بمجرد التلفظ. أما في الأدب فتكون هذه العلاقة غير مباشرة ولابد لإدراكها من تأويل معنى اللفظ والبحث عن مدلوله. وهذا لا يحصل إلا من طريق العقل والاستدلال لأن العلاقة بين المعنى الأول والمعنى الثاني علاقة لطيفة لا يتوصل إليها إلا بالنظر الدقيق"[49] . وهذا الذي ذكرناه عند الجرجاني شائع في البحث البلاغي عموما ولا سيما في قضايا المجاز والكناية[50].

8. الكلام فعل

تعتبر "نظرية الخبر والإنشاء" عند العرب- من الجانب المعرفي العام – مكافئة لمفهوم "الأفعال الكلامية"[51] حتى وإن بدا أن أوستين تجاوزها بتأسيسه لنظرية تحمل عنوانا جديدا، ذلك أن التمييز بين الخبر والإنشاء كان هو السبب في بزوغ فجر هذه النظرية، ثم إن هذا التجاوز نفسه يبدو شكليا لأن الأفعال الكلامية هي زبدة هذه الظاهرة، التي شهد البحث فيها مجموعة من المراحل، ميز فيها أوستين بين الجمل الوصفية والإنجازية، بعد أن أخرج ضربا "من الأقوال الخبرية من الخبر نفسه بموجب استحالة الحكم عليه بالصدق أو الكذب"[52]. بيد أن مصطلحي الخبر والإنشاء لم يتبلورا بوضوح إلا بعد السكاكي إذ يمثل كتاب الخطيب القزويني أقدم وثيقة بلاغية تستعمل مصطلح الإنشاء[53]، وإن كان مفهوم الفعل الكلامي متضمنا في أقوال البلاغيين قبل ذلك، كما هو الشأن في تعريف ابن وهب للخبر إذ يقول: " والخبر كل ما أفدت به مستمعه ما لم يكن عنده، كقولك قام زيد، فقد أفدته العلم بقيامه"[54] فقوله فقد أفدته العلم بقيامه إشارة إلى

فعل تم بالكلام هو الإفادة. وإذا كام هذا هو الشأن مع الخبر فإنه مع الإنشاء أوضح. لأن لفظ الإنشاء في العربية يؤدي معنى الإيجاد والإيقاع. ومقصود أوستين من اللفظ الإنكليزي، performatives، هو أن ننجز بالقول فعلا لا يصح فيه مبدئيا اختبار التصديق والتكذيب"[55] كما هو الشأن في الخبر. هذا وقد استعمل البلاغيون مصطلحي الخبر والطلب قبل شيوع مصطلحي الخبر والإنشاء. فهذا ابن وهب في البرهان يقول: "وللغة العربية التي نزل بها القرءان، وجاء بها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم البيان، وجوه وأقسام، ومعان وأحكام متى لم يقف عليها من يريد تفهم معانيها، واستنباط ما يدل عليه لفظها، لم يبلغ مراده ولم يصل إلى بغيته. ومنها ما هو عام للسان العرب وغيرهم ومنها ما هو خاص له دون غيره، ويجمع ذلك في الأصل : الخبر والطلب"[56]. و هذا السكاكي يرى كذلك أن الخبر والطلب هما الأصل الجامع لخواص تراكيب العربية[57].

وقد قسم ابن وهب الطلب إلى : الاستفهام والنداء والدعاء والتمني [58] أما السكاكي فالطلب عنده يتضمن التمني والاستفهام والأمر والنهي والنداء [59] وقد فرع عن التمني فعلين كلاميين هما التنديم والتحضيض "يتخذ لهما من الحروف هلا، وألا ، ولولا ، ولو ما "[60].

أما شراح السكاكي فقد كانوا سببا في شيوع مصطلح الإنشاء واستقراره[61] وقسموا الإنشاء إلى طلبي (يتضمن التمني والاستفهام والأمر والنهي والنداء) وغير طلبي (يتضمن أفعال المقاربة صيغ العقود وصيغ المدح والذم القسم والتعجب والترجي، وغيرها ...).

سبق أن أشرنا إلى أن مفهوم الفعل كان متضمنا في بعض التعاريف التي أوردها البلاغيون للخبر أو الطلب وقد بدت أوضح عند شراح السكاكي. فقد كانوا يرون أن الإنشاء يقال على فعل المتكلم وأنه يستدعي مطلوبا، والمطلوب به حصول أمر في الذهن أو في الخارج ...أو حصوله على سبيل المحبة الخ ...[62] ويقال على إلقاء الكلام وإيجاده[63].

يتضح من هذه النصوص مفهوم الفعل الكلامي من خلال قولهم عن الإنشاء " يستدعي مطلوبا ، حصول أمر في الذهن ، حصوله على سبيل المحبة، إيجاد الكلام" الخ ...

ومما سبق يتبين أن الكلام بشقيه، خبرا كان أو إنشاء، فعل بالإيجاد من جهة وله أثر في الواقع من جهة أخرى. فالخبر عندهم يستعمل بمعنى الإخبار ، "والإخبار فعل المتكلم المتمثل في إلقاء الكلام المتضمن للخبر"[64] وتكون منه إفادة. والإنشاء هو كذلك فعل المتكلم يحصل به مطلوب أو يستدعي مطلوبا بكيفية معينة. وكل ذلك مرهون بقصد المتكلم.

9. حجاجية الفعل الكلامي

الحجاج عموما يهدف إلى إقناع أو استمالة المخاطَب أو دفعه نحو وجهة نظر معينة. أو على الأقل زحزحة اعتقاده، وهو رأي بعض التداوليين الذين يرون أننا نتكلم بقصد التأثير في الغير،انطلاقا من ملاحظة أن "كثيرا من الأفعال التلفظية هي ذات وظيفة حجاجية، يراد من خلالها جر المخاطب إلى استخلاص معين أو دفعه إلى التخلص من قناعة معينة"[65].و تكمن المحاجة في طريقة تقديم الحجج والإفادة منها[66] وهذه الطريقة تتجلى في بنية الأقوال نفسها، وفي المعنى، وفي كل الظواهر الصوتية والصرفية، والمعجمية، والتركيبية والدلالية[67] وقد شاع في وقتنا أمر تأصل الحجاج في الاستعمال اللغوي عموما، "فلا تواصل باللسان من غير حجاج"[68] فالحجاج إذن "ظاهرة لغوية نجدها في كل قول وفي كل خطاب، سواء أكان الخطاب فلسفيا أو أدبيا أو دينيا أو اقتصاديا أو سياسيا"[69]. وإنما يختلف مستعملوا اللغة في الاستراتيجيات والتقنيات التي يتم بها هذا التواصل ، والناس في ذلك مختلفون اختلافا بينا فمنهم الماهر الذي يحيط بفكرته ويختار له من الاستراتيجيات والتقنيات ما يوقعها الموقع المأمول لدى من يخاطبه، ومنهم العاجز الذي لا يكاد يبين، ومع ذلك فهو لا يعدم من وسائل الإفهام ما يمكنه من إقناع من يخاطبه، وبين هذا وذاك تتفاوت قدرات الناس في التواصل.

ومن هذه الوجهة سندلف إلى حجاجية التركيب عند البلاغيين التي تستفيد من كل الظواهر اللغوية (التقديم والتأخير الحذف والزيادة والإطناب والاعتراض والحشو والتذييل والتكرار والقسم وغيرها، انطلاقا من أن البلاغة هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال. وقد تناول عبد الله صولة في كتابه " الحجاج في القرءان" بعض هذه المباحث، في ثنايا كلامه عن أنواع العدول، مميزا بين ما يكون عدولا بالزيادة، أو عدولا بالنقصان، أو عدولا نوعيا. وبين أثر ذلك على القيمة الحجاجية للتركيب. فهو يرى أن العناصر التي تدخل تحت عنوان الزيادة هي عناصر التوكيد الثمانية: إن واللام والقسم والقصر والبدل والمفعول المطلق وبعض حالات العطف بالواو. وأن "هذه العناصر تجعل الكلام بدخولها عليه ذا بعد حواري تفاعلي، فهي دليل على وجود خصومة وتناحر وصراع. كما أنها تمثل في الجملة التي تدخل عليها شارات (مؤشرات) حجاجية، تستدعي الضمني وتفتح عليه وتومئ إلى النتيجة وتدفع إلى استنتاجها"[70].

ولا شك أن الأمر لا يقتصر على عناصر التوكيد وأنه أوسع من ذلك، إذ إن ما يلفت انتباه المخاطب أو يوجه تفكيره أو يدعوه إلى استنتاج معين يتجاوز قضايا التوكيد، ويمكن أن نذكر ههنا أهمية استعمال أدوات الوصف، كالصفة واسم الفاعل واسم المفعول،أو جملة الصفة، لأن المرسل يطلق الصفة وهو يريد بها إقناع المرسل إليه كونها نوعا من التقويم والتصنيف واقتراح النتائج التي يريد الحصول عليها أو فرضها كما هو واضح في قوله تعالى على لسان فرعون: " أم أنا خير من هذا الذي هو مهين ولا يكيد يبين" الزخرف:52 .قال الزمخشري:" يريد أنه ليس له من العدد وآلات الملك والسياسة ما يعتضد به"[71] وذلك قمين بأن يزهد قومه في اتباعه، فهو بذلك قد حكم ووجه ودفع المستمعين إلى الاستنتاج. ومثل الصفة أدوات التعليل والتفسير والأدوات الرابطة بين المقدمات ونتائجها إلى غير ذلك، لأن "مفهوم العلاقة الحجاجية

مفهوم واسع يشمل كل هذه الأنماط وغيرها"[72] وهو ما أكده ديكرو حين عمم أمر العناصر التي تتكفل بأداء الوظائف الحجاجية المختلفة. وقد كان وجود هذا النوع من العناصر في عملية التخاطب محور نظرية الملاءمة عند سبربر وولسون كما هو معلوم. ومنه فإن البحث في قضايا التركيب المختلفة قد يؤكد أمرا ما أو يدفعه أو يجيب عن سؤال أو يؤدي إلى استنتاج معين أي أنه يوجه تفكير المخاطَب، وذلك كله يساهم في أداء الوظيفة الحجاجية للغة، التي تكلم عنها ديكرو. وسنعرض فيما يلي إلى بعض هذه القضايا على سبيل المثال لا الحصر.

1.8. الأبعاد الحجاجية في التقديم والتأخير:

1.1.8. التقديم لدحض آراء الخصوم والاعتراض عليها

من أهم الأبعاد الحجاجية التي تستفاد من التقديم والتأخير: دحض آراء الخصوم والاعتراض عليها[73] ومنه ما جاء في دلائل الإعجاز في فصل التقديم والتأخير. ومثاله عند الجرجاني قوله تعالى " آلله أذن لكم أم على الله تفترون" يونس: 59 حيث قدم المسند إليه، يقول الجرجاني: " الإذن راجع إلى قوله " قل أرايتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا" يونس :59 ومعلوم أن المعنى على إنكار أن يكون قد كان من الله تعالى إذن فيما قالوه، من غير أن يكون هذا الإذن قدكان من غير الله، فأضافوه إلى الله، إلا أن اللفظ أخرج مخرجه إذا كان الأمر كذلك، لأن يُجعلوا في صورة من غلط فأضاف إلى الله تعالى إذنا كان من غير الله ، فإذا حُقق عليه ارتدع"[74]. ومثله قوله تعالى: " قل آلذكرين حرم أم الأنثيين أم اشتملت عليه أرحام الأنثيين" الأنعام 143. يقول الجرجاني: "أخرج اللفظ مُخرجه إذا كان قد ثبت تحريم في أحد أشياء، ثم أريد معرفة عين المحرم، مع أن المراد إنكار التحريم من أصله، ونفي أن يكون قد حُرم شيء مما ذكروا أنه محرم. وذلك أن الكلام وضع على أن يجعل التحريم كأنه قد كان، ثم يقال لهم أخبرونا عن هذا التحريم الذي زعمتم ، فيم هو؟ أفي هذا أم ذاك أم في الثالث؟ ليتبين بطلان قولهم، ويظهر مكان الفرية منهم على الله تعالى[75].

2.1.8. التقديم لزيادة المعنى :

من أمثلة هذا النوع ما جاء في كتاب الفوائد المشوق حول قوله تعالى: "إلى ربها ناظرة "القيامة:23 بعد قوله تعالى: "وجوه يومئذ ناضرة" الذي يفيد أن نظر الوجوه لا يكون إلا لله تعالى، ومثله قوله تعالى: " فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا" الأنبياء:97 الذي يفيد اختصاص الذين كفروا بالشخوص، ولو قال : فإذا أبصار الذين كفروا شاخصة، ما أفاد ذلك[76].

هذا ويرى عبد الله صولة أن للتقديم والتأخير بالمقياس النحوي وظيفة حجاجية من نوع أخر، وهي "أنه إذا دخل عليه استفهام أفاد التشنيع على الخصوم إفادة لا يمكن أن تحصل لولا استعمال التقديم والتأخير".[77] وهو ما يؤكده ابن عاشور عند قوله تعالى "قل آلله أذن لكم أم على تفترون " يونس:59 ؛بقوله" والاستفهام تقريري باعتبار إلزامهم بأحد الأمرين: إما أن يكون الله أذن لهم، أو أن يكونوا مفترين على الله، وقد شيب التقرير في ذلك بالإنكار على الوجهين"[78]. وتقديم اسم الجلالة وهو مسند إليه على خبره الفعلي في قوله "آلله أذن لكم" لتقوية الحكم مع الاهتمام. وتقديم المجرور على

عامله في قوله "أم على الله تفترون" للاهتمام بهذا المتعلق تشنيعا لتعليق الافتراء به. وأظهر اسم الجلالة لتهويل الافتراء عليه"[79].

2.8. حجاجية الحذف

الحذف، كما يراه الجرجاني، "باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياتا إذا لم تبن"[80] وهي قضايا تنبئ عن أهمية الحذف الحجاجية، التي يكون بها الحذف أبلغ وأوصل للحجة من الذكر، فما أكثر ما يورد المتكلم أسباب الوقائع أو مقدماتها، ويفسح المجال لخيال المستمع في تصور النتائج، فيصل بها مدى لم يكن ليصله بالذكر، والعكس؛ وقد يكون ترك الذكر أبلغ في تمرير بعض القضايا التي لا نريد الإفصاح عنها، لنوهم من يستمع أنا نريد أمرا ونحن نريد آخر، كل ذلك بحسب الإستراتيجية التي يتطلبها المقام. وقد ذكر البلاغيون مجموعة من الأغراض التي يكون لها حذف المسند إليه مثلا، منها: اختبار تنبه السامع أو مقدار تنبهه، وإيهام صون المحذوف عن اللسان تعظيما له أو تحقيرا، وتأتّي الإنكار لدى الحاجة أو تعينه أو ادعاء التعين[81].وما ذكره البلاغيون ينبئ عن أهمية تقنية الحذف في إقناع المخاطَب أو دفعه إلى تبني رأي معين وهي مهمة الحجاج الأولى.

يقول الزركشي عن فوائد الحذف "فمنها التفخيم والإعظام؛ لما فيه من الإبهام، لذهاب الذهن في كل مذهب، وتشوفه إلى ما هو المراد، فيرجع قاصرا عن إدراكه، فعند ذلك يعظم شأنه، ويعلو في النفس مكانه.ألا ترى أن المحذوف إذا ظهر في اللفظ زال ما كان يختلج في الوهم من المراد، وخلص للمذكور"[82]. ومنه قوله تعالى : " فغشيهم من اليم ما غشيهم " طه" 78 قال الزمخشري:" من باب الاختصار ومن جوامع الكلم التي تستقل مع قلتها بالمعاني الكثيرة أي غشيهم ما لا يعلم كنهه إلا الله"[83] وإذا كان الحذف يفيد في التفخيم والتعظيم فإنه يفيد كذلك في التمويه وهذه القضايا يساهم كل منها بقسط في قوة الإقناع، يقول حازم الفرطاجني: " والتمويهات تكون بطي محل الكذب من القياس عن السامع. أو باغتراره إياه ببناء القياس على مقدمات توهم أنها صادقة لاشتباهها بما يكون صدقا، أوبترتيبه بوضع يوهم أنه صحيح لاشتباهه بالصحيح"[84]ويقول: " وليس ترد المقاييس في الأقوال الشعرية والخطابية المقصود بها البلاغة إلا محذوفة إحدى المقدمتين أو النتيجة في الحمليات ومحذوفة الاستثناءات والنتائج في الشرطيات".[85] وفي هذين النصين إشارة واضحة إلى قيمة الحذف الحجاجية باعتباره ركنا أساسيا في عملية الاستدلال وتوجيه ذهن السامع نحو غرض المتكلم من كلامه. يقول السكاكي معقبا على قوله تعالى: "رب إني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا " مريم: 04 " واعلم أن الذي فتق أكمام هذه الجهات عن أزاهير القبول في القلوب: هو أن مقدمة هاتين الجملتين وهي " ربِّ" اختصرت ذلك الاختصار، بأن حذفت كلمة النداء، وهي " يا " وحذفت كلمة المضاف إليه، وهي ياء المتكلم واقتصر من مجموع

الكلمات على كلمة واحدة فحسب، وهي المنادى. والمقدمة للكلام، كما لا يخفى على من له قدم صدق في نهج البلاغة، نازلة منزلة الأساس للبناء"[86].

ومن أهم الغايات الحجاجية لحذف الفاعل، التبئير الذي يفيد "انحصار الكلام في معنى معين بإلقاء الأضواء على العنصر الأساسي فيه"[87].وهو نوع من التوجيه يلتقي مع مفهوم المناسب الاستدلالي عند سبربر وولسون، الذي يفيد في توجيه ذهن السامع نحو القصد المراد. وقد تناول البلاغيون مسألة انحصار الكلام ولكن دون أن يقصروها على حذف الفاعل. إذ نجد ابن القيم يذكر قاعدة في هذا الشأن، فيقول: "ونذكر ههنا قاعدة ينبني عليها ذكر الفاعل والمفعول وهو أن العرب ينظرون إلى مقصود الإفادة في هذا الباب ونحوه فإن كان المقصود نسبة المفعول إلى الفاعل اقتصروا عليه– فقالوا فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع. والله يحي ويميت. لأنه ليس الغرض ذكر المعطى والممنوع والموصل والمقطوع والمحيا والممات ولكن الغرض وصف الفاعل بهذه الأفعال. فإن كان الغرض ذكر المفعول لا غير لم يتعرضوا لذكر الفاعل[2]. ولا شك أن للحذف آثارا أخرى تختلف باختلاف المقامات، ولكننا نكتفي بهذا القدر تفاديا للإطالة.

3.8. مظاهر تركيبية أخرى لها أثر حجاجي

إذا كنا قد تناولنا بعض الأبعاد الحجاجية في التقديم والتأخير والحذف، فإن ذلك لا يعني أن هذه الأبعاد تقتصر عليهما فإن الظواهر التركيبية النحوية والبلاغية كثيرة، سواء منها ما تعلق بالعلاقات بين مكونات الجملة الواحدة أو ما تعلق بالعلاقات بين الجمل؛ ولكل منها أبعاده . ويمكن أن نذكر ههنا ولو على عجل،"التذييل"كمثال على ما يكون بين الجمل من علاقات. والتذييل "أن يذيل الناظم أو الناثر كلاما بعد تمامه وحسن السكوت عليه بجملة، تحقق ما قبلها من الكلام وتزيده توكيدا، وتجري مجرى المثل بزيادة التحقيق. [88]وقد جاء في كتاب الفوائد المشوق إلى علوم القرءان وعلم البيان، منه قسمان :"قسم يؤتى به للتأكيد والتحقيق، وقسم يخرجه المتكلم مخرج المثل السائر ليحقق به ما قبله"[89].وذلك يساهم في"أداء وظيفة الإقناع وبسط الحجة وإقامتها على المتلقين"[90].ومن أمثلة ذلك، قوله تعالى: وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا " الإسراء . 81 . وقول النابغة:

ولست بمستبق أخا لا تلمه على شعث أي الرجال المهذب

فقد جاء قوله عز من قائل : " إن الباطل كان زهوقا " لتأكيد ما قبله من منطوق على حد تعبير القزويني. في حين جاء قول النابغة " أي الرجال المهذب ليؤكد صدر البيت الذي دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال فحقق ذلك وقرره بعجزه [91].

[2] ابن القيم أبو عبد الله محمد، الفوائد المشوق، ت: بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة، مصر، ط1، 1327 هـ، ص 75

ومثل التذييل، الاعتراض، والتكرار، والالتفات، وبراعة الاستهلال،يضاف إلى ذلك استعمال الاستعارات والتمثيل وغير ذلك مما يكون له أثر في بسط الحجج، أو دفع المخاطَب إلى تبني وجهة نظر معينة، أو تصحيح فكرة، أو استمالته إلى عمل معين.ويتم ذلك بشكل أفضل عندما يحسن المخاطِب اختيار الأفعال الكلامية ويحسن ترتيبها، بحسب أغراض الكلام وبحسب قدرات المتكلمين التواصلية،وبحسب المقامات، إذ لكل فعل كلامي دور يختلف فيه عن غيره في إفهام المخاطب أو إقناعه، ومقام يحسن فيه، فيكون أبلغ في أداء المقاصد. وقد كان ابن عاشور من بين الذين تناولوا بعض هذه القضايا بطريقته في تفسيره. وهذه بعض الأمثلة :

عند قوله تعالى:"قال الملأ الذين استكبروا من قومه لنخرجنك يا شعيب والذين ءامنوا معك من قريتنا أو لتعودن في ملتنا قال أو لو كنا كارهين" الأعراف:88

لاحظ ابن عاشور ما يلي :

- "أن الاستفهام مستعمل في التعجب تعجبا من قولهم " أو لتعودن في ملتنا"
- أن هذا التعجب تمهيد لبيان تصميمه ومن معه على الإيمان ليعلم قومه أنه أحاط خبرا بما أرادوا من تخييرهم بين الإخراج أو الرجوع إلى ملة الكفر.
- أن هذه الإجابة إجابة الخصم اللبيب الذي يأتي في جوابه بما لا يغادر شيئا مما أراده خصمه في حواره.
- أن في إجابته تعريض بحماقة خصومه الذين يحاولون حمله على الكفر بالإكراه".[92]

وإذا كان قد سمى ما سبق تمهيدا فإنه وسم ما بعده بالارتقاء، فقال: "واستأنف مرتقيا في الجواب فبين استحالة عودهم إلى ملة الكفر"[93] لأنه قال بعدها: " قد افترينا على الله كذبا إن عدنا في ملتكم بعد إذ نجانا الله منها وما يكون لنا أن نعود فيها إلا أن يشاء الله ربنا "الأعراف:89 وذلك يستلزم الكذب فيم يبلغه عن ربه عز وجل[94]. ويضيف : وقد رتب على مقدمة لزوم الافتراء نتيجة تيئيس قومه من أن يعود المؤمنون إلى ملة الكفر بقوله "وما يكون لنا أن نعود فيها"[95].

وإذا تأملنا هذا التحليل وجدناه ينوه باختيار الفعل الكلامي " الاستفهام " الذي يحمل معنى التعجب وينوه باختيار المكونات التي لا تغادر شيئا مما جاء عند الخصم ولا تكتفي بذلك بل تعرض بحماقته. كما تنوه باستعمال التدرج في الحوار الذي يبدأ بتمهيد يكون بعده شرح ضاف لما يمنع من عودة المومنين إلى ملة الكفر والكلام عن التمهيد والارتقاء والمقدمة والنتائج يذكرنا بما يسمى" السلم الحجاجي".أو ما يسميه طه عبد الرحمن " مسلمة بنائية الخطاب" التي "مقتضاها أن الخطاب ينشئ موضوعاته إنشاء تدريجيا بحيث تتقلب فيه هذه الموضوعات في أحوال دلالية متباينة تنتقل

فيها من الإجمال إلى التفصيل، ومن الإشكال إلى التبيين، ومن الخفاء إلى الظهور..."[96] وقد تنبه ابن عاشور إلى ذلك ونوه به. وهذا النوع من التحليل كثير في تفسير التحرير والتنوير.

ومنه تتضح أهمية اختيار الأفعال الكلامية عند البلاغيين، بنوعيها المباشرة وغير المباشرة وهي هنا: الاستفهام الذي يفهم منه التعجب. ثم إن العناية بترتيبها في الخطاب لا تقل أهمية عن حسن اختيارها لتكون أشد تأثيرا وإقناعا في الأداء الخطابي.

الخاتمة:

بدا واضحا من هذه البحث أن البلاغيين ينظرون إلى أن الوظيفة الأساسية للغة هي التواصل باعتبار مصطلح البلاغة فرعا على معنى الإبلاغ والتواصل. وقد عبروا عن ذلك بألفاظ مختلفة منها : الفهم والإفهام، وإبلاغ السامع غرض المتكلم أو إعلامه إياه وغيرها. ومنه يكون موضوع الدرس البلاغي هو الخطاب الذي يحدث من خلال تفاعل أطراف العملية التواصلية. والذي ينبغي أن يتطابق مع مقتضى الحال في كل جوانبه، التركيبية، والأسلوبية، والاجتماعية، والنفسية. وهو أمر يلتقي مع ما جاء عند التداوليين تحت عنوان مبدأ الملاءمة. هذا وقد درس البلاغيون الأفعال الكلامية المختلفة في ثنايا تناولهم للتأديات المختلفة للكلام التي تجمعها ثنائية الخبر والإنشاء. ولم يكتف علماء البلاغة بدراسة الأفعال الكلامية المباشرة بل تنبهوا إلى وجود أفعال أخرى غير مباشرة تفهم من خلال السياق وتجاوزوا ذلك إلى حجاجية هذه الأفعال التي ينبغي حسن انتقائها لتناسب المقامات المختلفة، بل وانتقاء مكوناتها وترتيبها.

الهوامش :

[1] ينظر محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، أفريقيا الشرق، 1999، ص 200

[2] الجاحظ عمرو بن بحر، البيان والتبيين، ت: عبد السلام هارون، مطبعة الخانجي، 1998، ط 7، ج1، ص 76

[3] حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، منشورات الجامعة التونسية، 1981، ص 182

[4] حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب ، ص 183

[5] ينظر نفس المرجع ، ص 202

[6] ينظر الجاحظ، الحيوان، ت: عبد السلام هارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، مصر، 1968، ط2، ج7، ص 57

[7] ينظر محمد العمري ، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص 212

[8] الجاحظ، البيان والتبيين، ص 78

[9] ينظر العمري ، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص 194/193

[10] الجاحظ، البيان والتبيين ، ج1، ص 7

[11] العسكري أبوهلال، كتاب الصناعتين، دار إحياء الكتب العربية ط1، 1952، ص 6

[12] الجرجاني، دلائل الإعجاز، ت: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1984 ، ص 530

[13] الخفاجي ابن سنان، سر الفصاحة ، دار الكتب العلمية بيروت،ط1، 1982، ص 221/220،

[14] تمام حسان، المصطلح البلاغي القديم في ضوء البلاغة الحديثة، مجلة فصول مج7 ع 3، 4 أفريل، سبتمبر 1987، ص 78

[15] ينظر أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، دار الأمان، الرباط، ط1، 2006، ص 166.

[16] أبو حيان محمد بن يوسف، البحر المحيط، ت: عادل أحود عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية،ط1، 1993، ج1، ص 101/100

[17] حازم القرطاجني، منهاج البلغاء، ت: محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، ط3، ص 226

[18] ينظر أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، دار الكتاب الجديدة،ط2، 2010، ص 40

[19] آن ربول وجاك موشلر، التداولية اليوم ، ت: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2003، ص 82

[20] السكاكي يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم، ت: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987، ط2، ص 161

21الشاطبي، الموافقات، ت: عبد الله دراز، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، د ط، د س، ج 3، 347

22- القزويني، جلال الدين محمدبن عبدالرحمن، التلخيص في علوم البلاغة ش:عبدالرحمن البرقوقي،دارالفكر،العربي ط1932،2، ص37،38

23القزويني، التلخيص في علوم البلاغة، ص 40، 41

[24] ينظر أحمد المتوكل ، اللسانيات الوظيفية ، ص 40

[25] اللسانيات الوظيفية، بتصرف طفيف، ص 41

[26] الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ت أحمد شاكر، ص 111

[27]حمادي صمود ، التفكير البلاغي عند العرب ، منشورات الجامعة التونسية، ص 185

[28] الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص 139/138

[29]الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، الحيوان، ت: عبد السلام هارون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ج6، ص 8

[30] الجاحظ، الحيوان، ج3، ص 39

[31] Voir C.K.Orecchionni, les interaction verbales, Armand Colin, 3ème édition 1998 p 106 et L'Enonciation, 2006, p 23.

[32] Voir C.K.Orechionni, L'Enonciation p 20-22

[33] Voir Catherine Kerbrat-Orecchioni, les interaction verbales, , p 106

[34] Voir C.K.Orecchionni, les interaction verbales, p 106 et L'Enonciation, Armand Colin, Paris , 2006 p 23.

[35] Sperber et Wilson , La pertinence,les éditions de minuit,Paris, 1989, p 31

[36] Frank Neveu, Dictionnaire des sciences du langage,Armand Colin, Paris,2ème édition,2011, p 97

[37] ينظر القرطاجني حازم، منهاج البلغاء، ت: محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، ط3، ص 222- 225

[38] ينظر القرطاجني، منهاج البلغاء، ص 199 وما بعدها

[39]القرطاجني ، منهاج البلغاء، ص 226

[40] الجاحظ البيان والتبيين ،ج1، ص 76

[41] الرماني أبو الحسن علي بن عيسى، النكت في إعجاز القرءان، ت : الدكتور عبد العليم، مكتبة الجامعة الملية الإسلامية، 1934، ص 1

[42] ابن وهب أبو الحسين إسحاق، البرهان في وجوه البيان، ت: حفني محمد شرف، مكتبة الشباب، مطبعة الرسالة، 1969، ج1، 129

[43] ينظر أحمد المتوكل، الوظيفة بين الكلية والنمطية، دار الكرامة، ط1، 2003، ، ص 31، 32، 39

[44] Voir Martine Bracops, Introduction à la pragmatique93 ، ص

[45] نفسه ، ص 107

[46] Voir Martine Bracops, Introduction à la pragmatique, p100 et Jacques Moshler, Dictionnaire de la pragmatique p 121

[47] دلائل الإعجاز ، ص 262

[48] دلائل الإعجاز ، ص 263

[49] ينظر حمادي صمود ، 1981، ص 412.

[50]ينظر على سبيل المثال القزويني الخطيب جلال الدين محمد، الإيضاح، ت: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2002،ص 234 وما بعدها

51مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دار التنوير، الجزائر، ط1، 2008، ص 75/74

52شكري المبخوت، دائرة الأعمال اللغوية، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2010 ص 134

53 نفسه، ص 123

54 ابن وهب أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم، البرهان في وجوه البيا، ت: حفني محمد شرف، مطبعة الرسالة، 1999، ص 93

55ينظر شكري المبخوت، دائرة الأعمال اللغوية، ، ص 123

[56] ابن وهب، البرهان، ص 93

[57] ينظر السكاكي أبو يعقوب بن أبي بكر، مقتاح العلوم ، ت: نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987، ص 164/163

[58] ينظر ابن وهب ، ص 93

[59]ينظر مفتاح العلوم، ص 165

[60] خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، المؤسسة العربية للتوزيع، ط1، 2001، والسكاكي ، مفتاح العلوم، ص 307

[61]ينظر التفتازاني سعد الدين، كتاب المطول، مطبعة أحمد كامل ، 1330 هـ ، ص 224، والقزويني ، الإيضاح ، ص 108،

[62] ينظر التفتازاني، كتاب المطول ، ص 225/224.

[63] المغربي أبو يعقوب، شرح مواهب الفتاح، ت: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2006، ج1، ص 478

[64] شكري المبخوت، دائرة الأعمال اللغوية، ص 138

[65] Oswald Ducrot ? les échelles argumantatives, éditions de minuit, 1980,Paris, p 15

66مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1983 ص 67

67أبوبكر العزاوي، الحجاج واللغة، العمدة في الطبع، ط 1، 2006 ص 8

68طه عبد الرحمن، التواصل والحجاج، دار المعارف، الرباط، دط، 1993، ص 5

69أبو بكر العزاوي، الخطاب والحجاج، ص 37

70عبد الله صولة، الحجاج في القرءان بتصرف طفيف، دار الفارابي، بيروت، ط1، 2001، ص 260

71الزمخشري جار الله ، الكشاف،ت: مجموعة من العلماء، مكتبة العبيكان، الرياض ، ط1، 1998، ج5، ص 450

72أبو بكر العزاوي، الخطاب والحجاج، مؤسسة الرحاب الحديثة، ط 1، 2010، ص 22

73ينظر عبد الله صولة، الحجاج في القرءان، ص 445، 446

74 الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 115

75 دلائل الإعجاز ، نفس الصفحة

76 ينظر ابن القيم، الفوائد ، ص 82، 83

77عبد الله صولة، الحجاج في القرءان، ص446

78ابن عاشور تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، 1984، ج 11، ص 208

79نفسه، ج 11، ص 210

80أبو بكر عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز،ت.محمود محمد شاكر ص 146

81ينظر ابن يعقوب المغربي، شرح مواهب الفتاح، ت: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ج1، ص153، 154

82الزركشي، البرهان في علوم القرءان، المكتبة العصرية، بيروت، ت: أبوالفضل إبراهيم، 1972، ج3، 104

[83]الزمخشري جار الله محمود بن عمر، الكشاف، ت: عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1998، ج4، ص 99

[84] منهاج البلغاء ، 64

[85] نفس المرجع ، ص 65

[86] القزويني، الأيضاح، ص 148

87عبد الله صولة، الحجاج في القرءان، ص 390

88 أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، الدار العربية للموسوعات، ط1، 2006، ص 122

89ابن القيم ، الفوائد ، ص 121
90عبد الله صولة، الحجاج في القرءان، ص 360
91ينظر القزويني، الإيضاح، ص 156
92ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ج 9، ص 7
93نفسه ج9، ص 8
94ينظر نفسه ، ص 8
95 ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ج 9، ص 9
96طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص 279

قائمة المراجع :

1- ابن وهب أبو الحسين إسحاق، البرهان في وجوه البيان، ت: حفني محمد شرف، مكتبة الشباب، مطبعة الرسالة، 1969.
2- ابن يعقوب المغربي، شرح مواهب الفتاح، ت: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت
3- أبو حيان محمد بن يوسف، البحر المحيط، ت: عادل أحود عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية،ط1، 1993.
4- أبوبكر العزاوي، الحجاج واللغة، العمدة في الطبع، ط 1، 2006
5- أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، دار الأمان، الرباط، ط1، 2006
6- أحمد المتوكل، الوظيفة بين الكلية والنمطية، دار الكرامة، ط1، 2003
7- أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، الدار العربية للموسوعات، ط1، 2006.
8- آن ربول وجاك موشلر، التداولية اليوم ، ت: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2003.
9- تفتازاني سعد الدين، كتاب المطول، مطبعة أحمد كامل ، 1330 هـ .
10- جاحظ عمرو بن بحر، البيان والتبيين، ت: عبد السلام هارون، مطبعة الخانجي، 1998، ط.7
11- جاحظ، الحيوان، ت: عبد السلام هارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، مصر، 1968، ط2.
12- جرجاني، دلائل الإعجاز، ت: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1984.
13- حازم القرطاجني، منهاج البلغاء، ت: محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، ط3.
14- حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، منشورات الجامعة التونسية، 1981.
15- خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، المؤسسة العربية للتوزيع، ط1، 2001.
16- خفاجي ابن سنان، سر الفصاحة ، دار الكتب العلمية بيروت،ط1، 1982 .
17- رماني أبو الحسن علي بن عيسى، النكت في إعجاز القرءان، ت : الدكتور عبد العليم، مكتبة الجامعة الملية الإسلامية، 1934.
18- زركشي، البرهان في علوم القرءان، المكتبة العصرية، بيروت، ت: أبوالفضل إبراهيم، 1972
19- الزمخشري جار الله ، الكشاف،ت: مجموعة من العلماء، مكتبة العبيكان، الرياض ، ط1، 1998.

20- زمخشري جار الله محمود بن عمر، الكشاف، ت: عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1998.
21- سكاكي يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم، ت: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987، ط2.
22- شاطبي، الموافقات، ت: عبد الله دراز، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، د ط، د س.
23- شكري المبخوت، دائرة الأعمال اللغوية، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2010 .
24- طه عبد الرحمن، التواصل والحجاج، دار المعارف، الرباط، دط، 1993.
25- عبد الله صولة، الحجاج في القرءان بتصرف طفيف، دار الفارابي، بيروت، ط1، 2001.
26- العسكري أبوهلال، كتاب الصناعتين، دار إحياء الكتب العربية ط1، 1952.
27- قرطاجني حازم، منهاج البلغاء، ت: محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، ط3
28- القزويني الخطيب جلال الدين محمد، الإيضاح، ت: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2002.
29- قزويني، جلال الدين محمدبن عبدالرحمن، التلخيص في علوم البلاغة ش:عبدالرحمن البرقوقي،دارالفكر،العربي ط1932.
30- مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1983.
31- محمد ابن عاشور تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، 1984،
32- محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، أفريقيا الشرق، 1999
33- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دار التنوير، الجزائر، ط1، 2008.
34- مغربي أبو يعقوب، شرح مواهب الفتاح، ت: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2006.
35- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، دار الكتاب الجديدة،ط2، 2010.
36- أبو بكر العزاوي، الخطاب والحجاج، مؤسسة الرحاب الحديثة، ط 1، 2010.

37- Frank Neveu, Dictionnaire des sciences du langage,Armand Colin, Paris,2ème édition,2011.
38- C.K.Orecchionni, les interaction verbales, Armand Colin, 3ème édition, 1998.
39- Oswald Ducrot ? les échelles argumantatives, éditions de minuit, 1980,Paris,
40- Sperber et Wilson , La pertinence,les éditions de minuit,Paris, 1989.